



التاريخ: 2018/06/04

على السلطات الإسبانية الامتناع عن تسليم المواطن المصري علاء سعيد محمد

تسليم علاء يشكل خرق جسيم للقانون الإسباني والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

التقارير والأدلة المتراكمة تؤكد أن الحكومة المصرية تنتهك منظومة حقوق الإنسان بشكل منهجي

لا يمكن الوثوق بالحكومة المصرية مهما قدمت من ضمانات

أدانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا قيام السلطات الإسبانية بتوقيف مواطن مصري علاء محمد سعيد محمد سوانيد (6 يناير/كانون الثاني 1973 بتاريخ 17 أبريل/نيسان 2018 على خلفية صنوبر قرار بترحيله إلى مصر في 7 مارس/أذار 2018، ثم انجازه داخل سجن الترحيلات الخاص بالسياجرين غير الشرعيين بالعاصمة مدريد تسليماً لتنفيذ قرار الترحيل.

ويثبت المنخفض أن المواطن المصري علاء محمد سعيد محمد يقيم في إسبانيا بصورة شرعية منذ عام 2004 وحتى الآن، حيث يعمل إمام مسجد الفردوس في لوجرونو ورئيس الاتحاد الإسلامي للأئمة والمرشدين في إسبانيا، وليس لديه أية مخالفات في إقامته ولم يتم بارنكاب شمة مخالفة، إلا أن السلطات الإسبانية قامت بتوجيه عدد من الاتهامات له تتعلق بفكره، في (10 ديسمبر/كانون الأول 2017 بعد فتح تحقيقات معه حول نشاطه كإمام وواعظ ديني.



وكنيجة لتلك التحقيقات التي قامت السلطات أنها تثبت انتماء علاء إلى جماعة الإخوان المسلمين والفكر والوهابي المستند من أئمة السعودية — وهي اتهامات متناقضة — بدأت السلطات الإسبانية في إجراءات ترحيله إلى مصر في 26 ديسمبر/كانون الأول 2017.

وذكرت المنظمة أن علاء تقدم بطلب لجوء سياسي للسلطات الإسبانية في 19 مايو/أيار 2018 إلا أن طلبه قوبل بالرفض، كما رفضت السلطات الإسبانية بصورة متعمدة السماح له بالمغادرة لبلد آخر سوى مصر، بالإضافة لقيام السلطات المذكورة بالتواصل مع السفارة المصرية وإطلاعهم على القضية والذي شكّل في حد ذاته تهديداً باتفا على علاء نظراً لاعتبار النظام المصري تهمة الانتماء إلى الإخوان المسلمين فكرياً مبرراً للاعتقال والاختفاء القسري والحكم على المتهم بالإعدام أو السجن المؤبد دون أي فرصة في محاكمة عادلة، وقد تصل الأمور إلى القتل بالتصفية الجسدية أو تحت وطأة التعذيب كما حدث مع مئات الأشخاص ومنهم أطباء الأحيائي جوليو ريجيني.

وأضافت المنظمة أن علاء قام برفع قضية ضد السلطات الإسبانية أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في الثاني من مايو/أيار 2018 مطالباً بوقف قرار ترحيله إلى مصر، نيابة قرار المحكمة بتاريخ 8 مايو/أيار 2018 لصالحه بوقف ترحيله إلى مصر والسماح له بالمغادرة إلى بلد ثالث، قبل أن تعود ذات المحكمة بصورة غامضة وغير مفهومة بقرار مغاير، وبشكل سريع في 1 يونيو/حزيران الجاري لتقرر السماح للسلطات الإسبانية بترحيل علاء سعيد إلى مصر، ليتصاعد الخطر على حياة وسلامة وحرية علاء حال إقدام السلطات الإسبانية على تنفيذ ذلك القرار.

وقالت المنظمة أن السلطات الإسبانية زعمت أن عودة علاء إلى مصر لا تشكل أي خطر، وهو زعم باطل حيث يتعرض عشرات الآلاف من النشطاء في مصر من مختلف التيارات السياسية للاعتقال التعسفي لمجرد حمل أفكار يرى النظام الحالي أنها تعارضه.



وأشارت المنظمة أن تواصل السلطات الإسبانية مع السفارة المصرية كان تحريضا كافيا للسلطات المصرية لتتربص ووصول علاء ليلافي معسكر عشرينات الآلاف من المعارضين، حيث نشرت جريدة "اليوم السابع" في 19 أبريل/نيسان 2018 وهي جريدة تابعة للأجهزة الأمنية المصرية خبرا حول اعتقال علاء في إسبانيا وأصغته إليه بالإرهابي، وأشارت لعزم السلطات الإسبانية نرحبته إلى مصر لانتسابه لجماعة الإخوان الإرهابية على حد وصف الجريدة.

وأكدت المنظمة أن عزم السلطات الإسبانية تسليم المواطن علاء سعيد إلى مصر هو خرق للقانون الدولي والإقليمي والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وفي حادثة إنفاذه فيسكون وبصمة عار في سجل السلطات الإسبانية، حيث أن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر بلغت من الجساسة والانتشار حدا غير مسبوق ومعروف تماما للسلطات الإسبانية.

وبينت المنظمة أنه منذ الثالث من يونيو/ تموز 2013 قتل 137 معتقلا داخل السجون المصرية جراء التعذيب، بالإضافة لمقتل 591 شخصا داخل ذات المقار نتيجة الإسهال الطئبي وتردي أوضاع الاحتجاز، كما تعاني منظومة العدالة المصرية من الانهيار والتسييس ليصدر القضاء أحكاما قاسية على الآلاف بينهم أحكاما بالإعدام بحق 1007 شخصا من بين 2076 شخصا أحييت أوراقتهم إلى مفني الجمهورية لاستطلاع رأيه الشرعي في عملية إعدامهم، وقد تم تنفيذ حكم الإعدام بالفعل في 24 شخصا منهم حتى الآن.

وطالبت المنظمة وبصورة عاجلة السلطات الإسبانية تأكيد التزامها بالتواجب المطلق بموجب القانون الدولي بعدم إعادة أي شخص إلى دولة قد يتعرض فيها للتعذيب أو للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أو خطر القتل خارج إطار القانون بأحكام إعدام صادرة من جهات قضائية



Arab Organisation for Human Rights in the UK  
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

استثنائية ومسيئة أو الاعتقال التعسفي بسبب الرأي السياسي المعارض للسلطات، وإطلاق سراح  
المرءن المصرى علاء محمد سعد محمد والسماح له بحرية التنقل، وإلغاء أي قرار بترحيله إلى  
سجن.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا